دعا لتحويل وظيفة «الأجيال القادمة» إلى صندوق تقاعد

«الشال»: الكويت في مفترق طرق.. وبحاجة لتحويل جوهري باستثماراتها

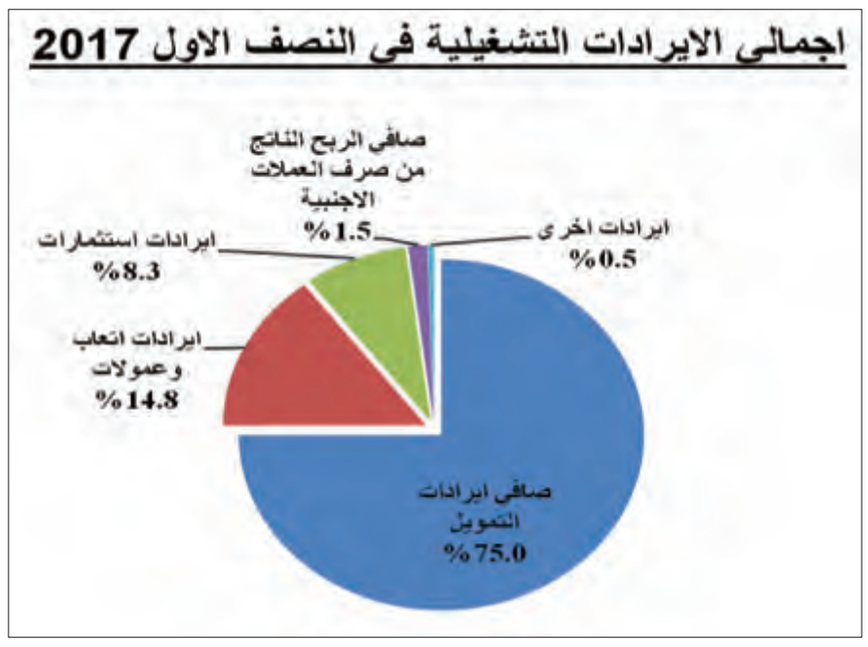

الإيرادات التشغيلية للبنك

الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال النصف الأول 2017 مع النصف الأول 2016

	القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة المشتركة ألف دك		التغير		نسبة من الإجمالي		ترتيب حسب ارتفاع القيمة
			النصف الأول 2017	النصف الأول 2016	ألف دينار كويتي	%	النصف الأول 2017	النصف الأول 2016	
1	قطاع النفط والغاز	5	3,345	7,369	(4,024)	%54.6-	%0.3	%0.8	10
2	قطاع المواد الأساسية	2	9,615	4,089	5,526	%135.1	%0.9	%0.5	6
3	قطاع الصناعة	30	118,865	104,458	14,407	%13.8	%11.7	%11.9	3
4	قطاع سلع استهلاكية	4	37,433	38,520	(1,087)	%2.8-	%3.7	%4.4	9
5	قطاع الرعاية الصحية	2	6,579	4,923	1,656	%33.6	%0.6	%0.6	8
6	قطاع خدمات استهلاكية	11	18,185	25,466	(7,281)	%28.6-	%1.8	%2.9	12
7	قطاع الاتصالات	4	124,026	121,703	2,323	%1.9	%12.2	%13.9	7
8	قطاع البنوك	12	479,969	450,194	29,775	%6.6	%47.2	%51.3	2
9	قطاع التأمين	6	20,620	14,254	6,366	%44.7	%2.0	%1.6	5
10	قطاع العقار	33	69,803	62,718	7,085	%11.3	%6.9	%7.1	4
11	قطاع خدمات مالية	42	126,991	38,473	88,518	%230.1	%12.5	%4.4	1
12	قطاع تكنولوجيا	2	1,455	5,824	(4,369)	%75.0-	%0.1	%0.7	11
	إجمالي السوق	153	1,016,886	877,990	138,897	%15.8	%100	%100	

الشركات التي أعلنت عن أرباحها

قال تقرير الشال الاسبوعي لقد أتاحت الحكومة الفرنسية حقبة أسبوعين –من 1 إلى 14/08/–2017 وعرضت شراء أسهم "أريفا" الفرنسية من ملاك الأقلية، وأكبرهم الكويت، وبسعر 4.5 يورو للسهم أي بنحو 13.85% من سعر الشراء، وباعت الهيئة العامة للاستثمار حصتها البالغة 4.82% أي 18.46 مليون سهم، وحصلت على 83 مليون يورو، بفارق بنحو 517 مليون يورو عن قيمة الشراء البالغة نحو 600 مليون يورو، وقدرت خسائرها بنحو 86%. وتعمدنا تأخير صدور تعليق في تقريرنا على الصفقة لمبررين رئيسيين، الأول، ما ذكرته الهيئة وهو صحيح، بأن المحاسبة يفترض أن تكون على الأداء الكلي لكامل استثمارات الصندوق السيادي في أي سنة مالية، وليس أداء استثمار ضمنه، والثاني، هو أن الكويت حالياً في مفترق طرق، ويفترض أن تبدأ بتغيير جوهري لوظيفة استثماراتها، لذلك غرضنا ليس إثارة جدل حول الصفقة، وإنما استخدام استثمار "أريفا" مدخلاً للدعوة لتغيير جوهري مطلوب في وظيفة صندوق الأجيال القادمة بتحويله إلى صندوق تقاعد بعد مؤشرات حول بدء التقاعد لعصر النفط.

الاستثمار في "أريفا" جاء في زمن بدء الرواج الكبير لسوق النفط بعد أزمة عام 2008، وجاء في زمن فيه نزعة للإتجاه إلى إستخدام الطاقة الذرية، وجاء بعد إستشارة مستشار عالمي، وتم الشراء بسعر أدنى من الحد الأدنى الذي قدره المستشار البالغ 365 يورو، وبسعر 325 يورو قبل تجزئة السهم إلى 10 أسهم، لذلك يفترض أن الهيئة قامت بما يتطلبه إجراءات إتخاذ القرار الاستثماري. ورغم ذلك، كان للقرار خطاياه، فالقرار جاء لشراء جزء من حصة شركة "سيمنز الألمانية" في "أريفا" البالغة 34%، وتوظف "أريفا" 3600 ألماني محترف، ومع "سيمنز" كل الصناعة الذرية الألمانية، ورغم ذلك، جاءت شكوى الشريك القوي "سيمنز" نتيجة ضيقه من هيمنة الشريك الحكومي الفرنسي على سلطة إتخاذ القرار. وشكوى وعجز شريك بهذا الحجم، وبهذه الإفادة والإستفادة من الشراكة، يجعل إحلاله بمساهمي أقلية أكبرهم الكويت بحصة 4.82%، لا معنى له للمساهمين الجدد. والقرار تم بعد شراء "أريفا" شركة يورانيوم مدرجة في بورصة "تورنتو" –كندا– في عام 2007 عندما كانت أسعار اليورانيوم نحو 135 دولار أمريكي، بينما كانت أسعاره في زمن قرار الشراء الكويتي 42 دولار أمريكي، وكانت "أريفا" تعاني مشاكل مع إستثمارها في تلك الشركة في أسعار اليورانيوم وفي حجم إحتياطياتها منه بحلول نهاية عام 2010، زمن الصفقة. وكذلك كانت هناك معلومات عامة عن قضية تحكيم مرفوعة في عام 2008 ضد الشركة بالاشتراك مع شركة "سيمنز" الألمانية للتعويض بمبلغ 3.5 مليار يورو نتيجة للمشاكل التي كانت تعانيها في تنفيذ عقد بناء مفاعل في فنلندا. وتم توقيع صفقة الشراء في 28 ديسمبر 2010، وكانت من الأفضل الإنتظار حتى نشر البيانات المالية لـ "أريفا" بعد نهاية العام، وحينها سوف تظهر مشاكلها المالية ومخصصات إستثمارها في شركة اليورانيوم، وكانت معرفة الوضع المالي للشركة من الممكن أن تلغي قرار الشراء. وأخيراً، لم تكن الكويت في كل الأحوال سوف تستفيد من شراكة تكنولوجية ولا من فرص عمل، ولم تكن المخاطر الكبيرة تبرر العائد المالي المحتمل من الاستثمار.

ونعيد تكرار ما ذكرناه في البداية، أن الأصل في محاسبة أي جهة استثمارية هو على المعدل الكلي لأداء استثماراتها، وليس صفقة ضمنها، وأن سوء الحظ لازم هذه الصفقة، ففي عام 2011 حدثت كارثة "فوكوشيما"، وحدثت في اليابان الحريصة، وليس "شيرنوبل" في روسيا، ما أدى إلى تدهور كبير في تفضيل تلك الصناعة، بالإضافة إلى إحتمال تعرض الكويت لخدعة أو إخفاء مقصود لمعلومات حول الشركة من قبل إدارتها ومن قبل الحكومة الفرنسية المالك الرئيسي فيها. لكن، أوضاع سوق النفط لم تعد كما كانت في بداية العقد الجاري، وسوف تسوء في العقد القادم، ولم تعد وظيفة صندوق الأجيال القادمة وظيفة مساندة في دعم الأوضاع المالية، وإنما الوظيفة الرئيسية في تمويل المالية العامة، على الأقل حتى تنجح الكويت في خلق اقتصاد يمول نفسه من الضريبة على نشاطه. وأعلنت الهيئة العامة للاستثمار تحقيقها معدل عائد على استثماراتها للسنوات المالية الأربع الفائتة بحدود 5.1%، ونعتقد أنه معدل قريب من المستهدف المقترح من قبلنا والبالغ 6% ليصبح ذلك العائد المصدر الرئيسي المستدام الممول لـ 60% من نفقات الموازنة العامة، وعليه، يبنى التحول في مفهوم استدامة المالية العامة. وتغيير وظيفة الاستثمار، تجعل وحدة القياس والحكم على أي استثمار، هي في أهمية دوره في تحقيق الهدف الكلي لمجمل استثمارات الصندوق، وحينها، لن يكون الاستثمار في أي حقل مُتاح، وتصبح المعايير موحدة للمحاسبة على القرار، مكافأة إن أصاب، وعقاب إن أخطأ.

البيان	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	2016/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	1,897,816	1,827,907	69,909	%3.8
مجموع المطلوبات	1,640,762	1,579,055	61,707	%3.9
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	253,789	245,687	8,102	%3.3
مجموع الإيرادات التشغيلية	30,676	31,419	(743)	%2.4-
مجموع المصروفات التشغيلية	15,253	13,858	1,395	%10.1
المخصصات	3,950	5,043	(1,093)	%21.7-
الضرائب	506	529	(23)	%4.3-
صافي الربح	10,967	11,989	(1,022)	%8.5-
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.2	%1.3		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%8.7	%9.8		
**العائد على معدل رأس المال	%21.1	%23.1		
ربحية السهم الواحد (فلس)	11.7	12.8	(1.1)	%8.9-
إقفال سعر السهم (فلس)	244	182	62	%34.1
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	10.4	7.1		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0	0.8		

جدول توضيحي

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 98 شركة من ضمنها زادت 72 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 64.1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 55 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، 39 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 16 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 605.4 مليون دينار كويتي، أو نحو 59.5% من إجمالي الأرباح المطلقة، وتصدرها "بنك الكويت الوطني" بنحو 164.7 مليون دينار كويتي، وجاء "البنك الأهلي المتحد" –البحرين– في المرتبة الثانية بنحو 94.8 مليون دينار كويتي، وشركة "زين" في المرتبة الثالثة بنحو 82.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة "ايفا للفنادق والمنتجعات" أعلى مستوى مطلق خسائر بنحو 2.84 مليون دينار كويتي، وتلتها شركة "الإثمار القابضة" بنحو 2.80 مليون دينار كويتي.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يناير – مارس 2017) لبنك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك، مثلاً، أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 4.415 مليون نسمة، كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 4 آلاف نسمة فقط، عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 0.09%، وهي نسبة ستصل إلى نحو 0.36%، فيما لو حسبت على أساس سنوي، ونعتقد أن في الأرقام خطأ ما لم تحدث هجرة معاكسة لم تذكر مبرراتها.

وتشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري –صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية–، قد حقق، في الربع الأول 2017، فائضاً بلغ نحو 1.625 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغت نسبته نحو 4–% من مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت. وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 4.165 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية –لا تشمل العسكرية– نحو 2.539 مليار دينار كويتي.

وكانت الكويت قد حققت فائضاً، في الربع الأول من العام الفائت (2016)، بلغ نحو 392 مليون دينار كويتي، وارتفع هذا الفائض إلى نحو 1.202 مليار دينار كويتي، في الربع الثاني من ذلك العام، وارتفع، إلى نحو 1.385 مليار دينار كويتي، في الربع الثالث، ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 1.693 مليار دينار كويتي، في الربع الرابع، وذلك بسبب الارتفاع لأسعار النفط. أي إن الميزان التجاري، في عام 2016، قد حقق فائضاً بلغ نحو 4.672 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.6% صادرات نفطية، وهو فائض أدنى بما نسبته –32.9% عن مثيله المحقق في عام 2015 والبالغ 6.964 مليار دينار كويتي، وبلغت قيمة الواردات السلعية في عام 2016، نحو 9.304 مليار دينار كويتي. ومن المتوقع أن يبلغ فائض العام الحالي نحو 6.5 مليار دينار كويتي، فيما لو تكرر فائض الربع الأول، وظل معدل أسعار النفط يراوح حول الـ50 دولار أمريكي للبرميل، لذلك قد يراوح ارتفاع الفائض التجاري ما بين 50%–40%.

وحققت أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 0.6%، إذ بلغ معدلها نحو 144.3 (سنة 2007=100)، مرتفعاً من معدل نحو 143.5، في الربع الرابع من العام الفائت، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار خدمات السكن من معدل نحو 148.2، إلى معدل نحو 150.4 (1.5%+).

وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.643%، في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 1.632%، في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو –0.67%. والمعدل الموزون للفائدة على القروض، واصل ارتفاعه، من نحو 4.509% إلى نحو 4.583%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.6%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 35.058 مليار دينار كويتي، بارتفاع من مستوى 34.133 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.7%. وأخيراً، ارتفعت، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 36.922 مليار دينار كويتي، من نحو 36.021 مليار دينار كويتي، في نهاية العام الفائت، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.5%.

البنك الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 11 مليون دينار كويتي، بتراجع مقداره 1 مليون دينار كويتي، ومسجلاً نسبة تراجع بلغت نحو 8.5%، مقارنة بنحو 12 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقابل ارتفاع في إجمالي المصروفات. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 15.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 17.6 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 743 ألف دينار كويتي، أو بنسبة 2.4%، وصولاً إلى نحو 30.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 31.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 23 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 75% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 24.1 مليون دينار كويتي (أي نحو 76.7% من الإجمالي). وانخفض بند إيرادات أخرى بنحو 868 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 155 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 10.1%، وصولاً إلى نحو 15.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 13.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2016، وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 14.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 12.9 مليون دينار كويتي، بينما حقق بند الاستهلاك انخفاض بنحو 12.3%. وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 21.7%، وصولاً إلى نحو 4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر انخفاض هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 35.8%، بعد أن بلغ نحو 38.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 51.8 مليون دينار كويتي ونسبته 2.8%، ليصل إلى نحو 1.898 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 1.846 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 69.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.8%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ نحو 1.828 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 60.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 4.8% وصولاً إلى نحو 1.329 مليار دينار كويتي (70% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.268 مليار دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 9.9%، أو نحو 120.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.209 مليار دينار كويتي (66.2% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.6% مقارنة بنحو 78.5%. بينما انخفض بند المستحق من بنوك بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1.5%، وصولاً إلى نحو 387.4 مليون دينار كويتي (20.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 393.3 مليون دينار كويتي (21.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وانخفض بنحو 11.8%، أي نحو 51.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 439.3 مليون دينار كويتي (24% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 49.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.1% لتصل إلى نحو 1.641 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.591 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحققت ارتفاعاً بنحو 61.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 3.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.5% مقارنة بنحو 86.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك سجلت انخفاضاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 8.7%، مقارنة بنحو 9.8%، وانخفض العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 21.1%، مقارنة بنحو 23.1%، وانخفض، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.2% مقارنة مع نحو 1.3%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 11.7 فلس مقارنة بنحو 12.8 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 10.4 مرة، مقارنة مع نحو 7.1 مرة. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنسبة 34.1%، مقابل تراجع في ربحية السهم الواحد (EPS) عن مستواها في نهاية يونيو 2016 بنحو 8.9%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة مقارنة مع 0.8 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 416.9 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 6.4 نقطة، ونسبته 1.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 53.9 نقطة، أي ما يعادل 14.8% عن إقفال نهاية عام 2016.

- الميزان التجاري حقق في الربع الأول فائضاً بلغ نحو 1.625 مليار دينار
- قيمة صادرات الكويت السلعية بلغت نحو 4.165 مليار دينار
- الاستثمار في «أريفا» له خطاياه نتيجة هيمنة الشريك الحكومي الفرنسي
- تخارج الشريك القوي «سيمنز» من «أريفا» يؤكد عدم جدوى دخول الكويت
- «أريفا» كانت تعاني مشاكل مع استثمارها وحجم احتياطاتها من عام 2010
- «سيمنز» الألمانية رفعت قضية تحكيم على الشركة للتعويض بمبلغ 3.5 مليار يورو
- 161 شركة أعلنت نتائجها محققة أرباحاً بنحو 1.017 مليار دينار
- أسعار المستهلك حققت نمواً موجباً بلغت نسبته نحو 0.6 بالمئة في الربع الأول